

بسم الله الرحمن الرحيم

تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية والدروس المستفادة

رؤيَّةٌ شرعيةٌ اقتصاديَّةٌ استشرافيةٌ

بحثٌ علميٌّ مقدم للملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير

المعقد في - غردية 23 - 24 فبراير 2011م

بقلم . عادل بن عبد الله باريان

جامعة القصيم

مقدمة الباحث :

الحمدُ للهُ والصلوةُ والسلامُ على رسولِ اللهِ وبعد : فهذا بحثٌ بعنوانٍ (تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظلّ الأزمة المالية) يوضحُ مدى تأثيرِ المصارف الإسلامية بالأزمة الراهنة العالمية، وقد بدأته ببيانِ مفهومِ الأزمة عندَ الاقتصاديين ، ثم جعلتُ البحث الثاني في أسبابِ أزمة الرهن العقاري Mortgage Crisis ليتضَّح هل هذه الأسباب متحققة في المصارف الإسلامية، ثم خلصتُ في البحث الثالث إلى تأثيرِ المصارف بالأزمة المالية ، وأشارتُ بعد ذلك إلى أهم الدروس التي ينبغي للمصارف الإسلامية الإفادَة منها - كما يراها الباحثُ في نظره-. هذا وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على نبينا محمدَ وعلى آله وصحبه أجمعين .

المبحث الأول : مفهوم الأزمة عند الاقتصاديين.

الأزمة في اللغة تأتي بمعنى الشدة والقطط، يقالُ: تأزمَ الشيءُ: أي اشتَدَّ وضاقَ، وتأنَّمَ إذا أصابَته أزمة، ومنه يقال: أزمة سياسية وأزمة مالية وغير ذلك⁽¹⁾. وعنَّ الاقتصاديين تعرَّفُ الأزمات الاقتصادية Economic

1 - انظر: محمد الرازي. مختار الصحاح (مكتبة لبنان. ط 4، 1417هـ) ص 15، وانظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز،

Crises بأنها: اضطراب فجائي يطأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في محمل النشاط الاقتصادي في

بلد ما أو عدة بلدان. ويستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة الاقتصادية

Economic Cycle بدلاً من مصطلح الأزمة Crises⁽¹⁾، ويمثل الفرق بين الاصطلاحين: أنَّ الأزمة تدل

على الاختلال أو الاضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة Cycle على انتظام حصولها

بصورة متعددة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني ذلك أنَّ حصول الأزمات تمثل حالة متوقعة الحصول في النظام

الرأسمالي وتتمثل أحد مظاهره الطبيعية⁽²⁾. من خلال ما تقدم يمكن تسجيل الأمور التالية:

الأمر الأول: أنَّ المفهوم الاقتصادي للأزمة متفق تماماً مع المعنى اللغوي لكلمة (أزمة)؛ من وجود الشدة

والقطيعة، كما يعكس واقع الأزمة المالية العالمية التي تعكسُ وجود قحطٍ وشدة في الأموال نتيجة الخلل في منسح

الائتمان العقاري وتعثر المدينيين⁽³⁾. **الأمر الثاني:** أنَّ اشتراط عنصر المفاجأة في الأزمة ليس شرطاً لانفجار الأزمة؛

فقد تكون الأزمة تراكمية من خلال كونها نتاج تسلسل تراكمات ومسبيات أدت إلى انفجارها، كما تكون

الأزمة حديثة باعتبارها وليدة حدث مفاجئ، وعلى ذلك فإنَّ عنصر المفاجأة يكون في توقيت انفجار الأزمة وليس

ذاتها، والتي تعكسُ وجود خلل مفاجئ أو متوقع⁽⁴⁾. **الأمر الثالث:** أنَّ تاريخ الرأسمالية سجل للأزمات المالية بشتى

CREDIT أنواعها وصنوفها، وقد كتب بحثاً محكماً عن الأزمة المالية القادمة في سوق البطاقات الائتمانية

(وزارة التربية والتعليم - مصر، 1994م) صـ 155.

1 - انظر: د. أ. عدنان داود العذاري - د. جواد كاظم البكري. اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية. (دار حرير للنشر والتوزيع - الأردن. ط. 1. 2010م - 1431هـ) صـ 13 وما بعدها.

2 - د. مفتاح صالح ، و معارفي فريدة، أزمة النظام المالي العالمي وبديل البنوك الإسلامية، (بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً. يومي 5-6 مايو 2009 - جامعة خميس مليانة صـ 2، وانظر: أشرف محمد دوابه، الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، (دار السلام 1430هـ - 2009م) صـ 47 وما بعدها).

3 - انظر: أشرف محمد دوابه، الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، (دار السلام 1430هـ - 2009م)، صـ 13 وما بعدها، محمد صالح المنجد. الأزمة المالية. (مجموعة زاد للنشر. ط 1: 1430هـ - 2009م) صـ 10 وما بعدها، وصـ 33 وما بعدها.

4 - انظر: المراجع السابقة.

CARDS؛ وبهذا يتبيّن أيضًا أنَّ هذا التنبؤ ليسَ خرصاً وظنوناً بحثة، وإنما غايته توقعات لسنة كونية ملزمة للاقتصادي الرأسمالي الغربي⁽¹⁾.

المبحث الثاني أسباب أزمة الرهن العقاري العالمية Mortgage Crisis

أشرع -مستعيناً بالله- في ذكر الأسباب التي أدت لحصول أزمة الرهن العقاري العالمية، فمن أهم تلك

الأسباب ما يلي:

السبب الأول: البعد عن الاقتصاد الإسلامي:

إنَّ السبب الرئيس وأساس الأزمة المالية هو سبب عقدي⁽²⁾، وكل الأسباب الأخرى التي يمكن أن توقعها تتبَع وتأخذ من هذا السبب المحرّي. وهو ما تستبعده المذاهب الاقتصادية الوضعية، التي ترى أن الاقتصاد علم يتسم بالحياد والموضوعية، ويدرس الظاهرة كما هي بعيداً عن القيم الدينية والأخلاقية. غير أنَّ الاقتصاد الإسلامي يرى ضرورة التقيد بالنصوص الشرعية كمنطلق في بناء النظرية الاقتصادية، فهو يضع الثوابت والقواعد الدينية في تصوره وتحليله للظاهرة الاقتصادية⁽³⁾.

1 - انظر: د. إبراهيم عبد العزيز النجار. الأزمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي. (الدار الجامعية - الإسكندرية. 2009م). ص-

18 وما بعدها. وانظر: د. طارق عبد العال حماد. حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية. (الدار الجامعية - الإسكندرية.

2009م) ص 17 وما بعدها. وانظر: إبراهيم أبو العلا، أحمد مهدي بلواقي، رفيق يونس المصري، سامي إبراهيم السويم،

عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، عبد الرزاق سعيد بلعباس، آخرون. الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي،

(مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز - جدة. ط 1. 1430هـ - 2009م) ص 3 وما بعدها.

2 - فالمؤمن بعقيدته يؤمن بأنَّ ما جاء في القرآن هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وأنَّه تتزيل من حكيم حميد،

فقد يُبين الطريق السويّ والطريق المنحرف وأرانا عاقبة السبيلين، وأقام علينا الحجة، فلا يلوم من المرء إلا نفسه إن وجد لها تحت

طائلة عقوباته، نتيجة تخليه عن أوامره وإيتان نوافيه.

3 - د. محمد صالح حميدي، أسباب الأزمة المالية الحالية من منظور إسلامي، (بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي

وبديل البنوك الإسلامية في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في 2009 م) ص 2، وانظر: د. رفيق يونس المصري،

أصول الاقتصاد الإسلامي، (دار القلم - دمشق ، الدار الشامية - بيروت. ط 3، 1420هـ - 1999م) ص 115 وما

بعدها للمصري، وانظر كذلك: أ. د. رفيق يونس المصري ، فشل الأسواق المالية البورصات، (دار المكتبي للطباعة والنشر

والتوزيع - سوريا. ط 1، 1427هـ- 2007م). ص 25 وما بعدها.

السبب الثاني: فصل الجانب الاقتصادي عن الجانب الأخلاقي:

إنَّ الاقتصاد الوضعي يهتم بالدرجة الأولى بالسلوك المادي للإنسان وتحقيق المنافع والمكاسب، ويدع دراسة الأخلاق للعلوم السلوكية، وهذا الفصل بينهما أدى إلى آثار سلبية في تصرف الإنسان مع المادة وإلى تدهور العلاقات والأداء الاقتصادي، ونلمس أثر هذا الإقصاء للجانب الأخلاقي بارزاً في الأزمة المالية الراهنة، فلو تقييد السلوك الاقتصادي بالقيم لما آل الأمر إلى المأزق الحالي⁽¹⁾. ويمكن الإشارة إلى بعض السلوكيات بعيدة عن الجانب الأخلاقي الإسلامي التي تعامل بها المؤسسات المالية الغربية مع الأفراد أو الجموعات أو الدول:

- أ- الجشع في كسب المال والاستحواذ عليه بكافة السبل والوسائل اعتماداً على المبدأ الاقتصادي الرأسمالي "دعا يعمل دعه يمر" laissez faire laissez passer⁽²⁾.
- ب- الكذب والإشاعات المغرضة وغياب الصدق والأمانة⁽³⁾: فإذا أسقطنا هذا السلوك الخلقي على الأزمة الراهنة نجد أن عدم الصدق في التصريحات بالحقائق المالية كانت من العوامل الأساسية في تفاقم الأزمة، فالمستثمر البسيط الذي يود أن يوظف أمواله في الأسواق المالية يجهل أصول المعاملات وقوانين التبادل، فيلجاً إلى السماسة والخبراء المختصين، وإلى ما يصدره مخافضو الحسابات من بيانات وتقارير مالية حول وضعية المراكز المالية للشركات التي تداول أسهمها للبيع، غير أن توافق هؤلاء مع مدراء الشركات، قد يصدرون تقارير غير صادقة، فيقع المستثمرون البسطاء في فخ شراء أوراق مالية لشركات على وشك الإفلاس⁽⁴⁾.

1 - د. محمد صالح حمدي، أسباب الأزمة المالية الحالية من منظور إسلامي، (بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في 2009 م) ص 3 وما بعدها، وانظر: د. يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، (مؤسسة الرسالة - بيروت. ط 1، 1417هـ - 1996 م) ص 29 وما بعدها.

2 - انظر: د. علي محيي الدين القره داغي، الأزمة المالية العالمية ، (دار البشائر الإسلامية، ط 1، 1430هـ-2009م) ص 38 وما بعدها، وص 55.

3 - وذلك عبر شركات التصنيف الائتماني. انظر: د. علي محيي الدين القره داغي، الأزمة المالية العالمية ، (دار البشائر الإسلامية، ط 1، 1430هـ-2009م) ص 90.

4 - د. محمد صالح حمدي، أسباب الأزمة المالية الحالية من منظور إسلامي، (بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي

ج - الظلم السلط على رقاب الفقراء في دول العالم الثالث وخاصة الدول الإسلامية من قبل الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾. وكان من حصاد هذه الأخلاق الفاسدة: إهار الأموال، وتشريد الموظفين والعمال، زيادة معدلات البطالة، طرد الناس من منازلهم، إفلاس البنوك والشركات وأهليار البورصات وزياحة بؤس الفقراء والمساكين ومن في حكمهم⁽²⁾.

السبب الثالث: ضعف الرقابة على المصارف من قبل المصارف المركزية:

من أسباب حصول الأزمات المالية وأزمة الرهن العقاري على وجه الخصوص نقص أو انعدام الرقابة والإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، وكذلك بالنسبة للمؤسسات المالية كشركات الرهن العقاري الأمريكية التي لا تخضع لترخيص ورقابة المصرف الاحتياطي الفيدرالي وإنما للرقابة الضعيفة على مستوى الولايات، كما أن صناديق التحوط وشركات الاستثمار المالي تكاد لا تخضع لأية رقابة تذكر، ومن هنا توسيع بعض هذه المصارف في الإقراض لأكثر من ستين ضعفاً من حجم رؤوس أموالها كما في حالة UBS، ولذلك فإنَّ الوضع بالنسبة لمصرف Lyman كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية و لقد كان المنطق وراء رفض الإدارة الأمريكية فرض الرقابة على صناديق التحوط التي احتلت البورصة وباتت تحدد السوق العالمية، هو أنَّ المبالغ التي ضختها هذه الصناديق للبورصة سمحـت بانتعاشها⁽³⁾. والنظام الرأسمالي يرفض تدخل الدين أو الدولة بتاتاً فجعلـوا من الدولة

وبديل البنك الإسلامي في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في 2009 م) صـ5 وما بعدها.

1 - انظر: د. علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، (دار الفكر اللبناني - بيروت. ط 1، 1996م)

صـ277 وما بعدها، وانظر: د. نعيمة شومان، التكنولوجيا الحديثة الدين والجموع وربما نهاية العالم، (الدار المتحدة - سورية

- مؤسسة الرسالة - بيروت. ط 1، 1416هـ-1996م) صـ132 وما بعدها، وانظر: د. محمد شوقي الفنجري،

الإسلام والمشكلة الاقتصادية، (دار الوطن للإعلام والنشر - الرياض. ط 1، 1408هـ-1987م) صـ35 وما بعدها.

2 - انظر: د. حسين حسين شحاته الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية، (سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي) صـ3.

3 - مليء بوعروج، الأزمة المالية الحالية، دراسة تحليلية لأالية وأسباب الحدوث، والتداعيات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي، (بحث مقدم للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنك الإسلامي في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

حارساً لقواعد اللعبة الاقتصادية رافعين بذلك شعار الحرية الاقتصادية، أما النظام الاقتصادي الإسلامي فيوجب على الحاكم ومن ولاه الله أمر المسلمين؛ انطلاقاً من أنَّ واجب الإمام هو إقامة الدين وسياسة الدنيا به وإصلاح حياة الناس في معاشهم ومعادهم⁽¹⁾.

السبب الرابع: انفصال السوق المالية عن السوق الحقيقة:

إنَّ الاقتصاد في حقيقته هو النشاط الذي يدور حول توفير السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من خلال وظائف اقتصادية مثل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ولكن السوق المالية انفصلت عن السوق الحقيقة وأصبحَ يتم التعامل في النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراءً من خلال المدانية والائتمان، وترتب على ذلك أن أصبح حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي مما أدى إلى خلل في التوازن بينهما، وبذلك أصبح الاقتصاد المالي يستند على قاعدة من الديون لأجل كسب العوائد في صورة فوائد، ورغم انفصال الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي فإنَّ آثار الأزمة ستمتد إلى الاقتصاد الحقيقي لأنَّ الأهياء المالية للبنوك سيسجعلها تكف عن الإقراض الذي كان يوجه منها للشركات الإنتاجية بما يجعلها تقلص إنتاجها وتطرد بعضها من عملها، ومن جانب آخر فإنَّ الخسارة التي مني بها المواطنون جراء تعاملهم في الأسواق المالية جعلتهم يخوضون مشترياتهم من الشركات الإنتاجية وبالتالي يقع الركود الاقتصادي. وقد أشار الخبير الاقتصادي محمد النوري أنَّ الاقتصاد الرمزي يمثل ما يزيد على أربعين مرة ضعف الاقتصاد الحقيقي؛ يعني أنَّ "التدفقات المالية التي تُربط بالاقتصاد الرمزي من بورصات ومضاربات ومقامرات تُمثل أربعين مرة حجم الاقتصاد الحقيقي الذي يتصل بحياة الناس

في 2009 م) صـ12 وما بعدها، وانظر كذلك: علي محبي الدين القره داغي، الأزمة المالية العالمية ، (دار البشائر الإسلامية، طـ1، 1430 هـ-2009 م) صـ 89 وما بعدها، وانظر: د. سامر مظفر قططجي، الأزمة المالية العالمية وحلول الاقتصاد الإسلامي لها، (دار السيد للنشر والتوزيع - الرياض. طـ1، 1430 هـ - 2009 م) صـ 15 وما بعدها.

1 - انظر: د. سامر مظفر قططجي، الأزمة المالية العالمية وحلول الاقتصاد الإسلامي لها، (دار السيد للنشر والتوزيع - الرياض. طـ1، 1430 هـ - 2009 م) صـ 15 وما بعدها، وانظر: الأزمة المالية العالمية تحاليل ومعالجات رؤية إسلامية، تقرير متخصص يصدره مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (إصدارات مجلة الراصد المالي الإسلامي) صـ 264 وما بعدها.

المرتبط بالإنتاج والاستثمار والعمل، وهذه كارثة حقيقة، وهي ما أطلق عليه الاقتصاديون بالفقاعات المالية التي

تُهدد بالانفجار في أي لحظة...⁽¹⁾. وفي الاقتصاد الإسلامي لا يسمح بالتعامل بالعقود الوهمية والعقود الصورية؛ لأنه أصل الربا، وفي الشريعة الإسلامية أباحت وندبت⁽²⁾ القرض الحسن الذي شرع من أجل حاجة المقترضين

للإنفاق على السلع والخدمات وبدون أن يحصل المقرض على زيادة على قرضه⁽³⁾، يقول الدكتور منذر قحف -

وفقه الله-: "...وتميز قاعدة التمويل الإسلامي بأنها تتجنب أو تمنع كل تمويل لا يرتبط بإنتاج أو تداول السلع

والخدمات، فتمنع إعادة حدولة الديون بأية زيادات فيها، كما تمنع خصم الديون بإنفصال مقاديرها بتقسيم

الأجل⁽⁴⁾.

السبب الخامس: التشجيع على الاستهلاك:

رغم كون أمريكا أكبر قوة اقتصادية، كان الكثير من الأسر الأمريكية لا تمتلك المنازل، فحملت القيادة

السياسية في هذا البلد شعاراً بتوفير متطل لـ كل مواطن، وسهلت القروض وانتشرت مكاتب العقار والبنوك

والمؤسسات المالية التي تقدم القروض لبناء المساكن، وأصبح لكل مواطن الحصول على متطل في مقابل دفع ثمنه

على أقساط شهرية تعادل في بداية القرض قيمة الإيجار الشهري لهذا المتطل، كما أن المقترضين أو البنوك

والمؤسسات المالية لم تدقق في ملاءة المقترضين، لأنه بإمكانهم بيع تلك الديون على شكل سندات أو ما يسمى

بتوريق الديون. وبسبب شدة الطلب على العقار ارتفعت أسعارها، وهذا أغوى المقترضين أن يرهنوا العقار مرة

أخرى - مقابل الشمن الزائد - ويأخذوا قرضاً جديداً ينفقونه كيما شاؤوا إما بشراء منازل جديدة وبيعها على

1 - الأزمة المالية العالمية تحاليل ومعاجلات رؤية إسلامية، تقرير متخصص يصدره مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (إصدارات مجلة الراصد المالي الإسلامي) ص 216 وما بعدها.

2 - الإباحة بالنسبة للمقترض - من حيث الأصل -، والندب بالنسبة للمقرض.

3 - انظر: د. مفتاح صالح و.أ. معارفي فربدة، قراءة في الأزمة المالية العالمية رؤية شرعية إسلامية (بحث مقدم للملتقي الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في 2009 م) ص 13 وما بعدها، وانظر: الأزمة المالية العالمية تحاليل ومعاجلات رؤية إسلامية، تقرير متخصص يصدره مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (إصدارات مجلة الراصد المالي الإسلامي) ص 212 وما بعدها.

4 - المرجع السابق ص 229.

مكاتب العقار على أقساط أو إنفاقها في الاستهلاك وهذا ما كان عليه الحال غالباً⁽¹⁾. والفلسفة الاقتصادية

الرأسمالية قائمة على الإنفاق الاستهلاكي من خلال خلق الطلب من خلال جعل التسوق متعة، ويقدر الخبراء أنَّ

ثلثي الاقتصاد الأمريكي مبني على الإنفاق. لذلك يتوجه الاقتصاد التقليدي إلى جانب العرض فيتوسع فيه من

خلال توجيه وسائل إعلامية لترويج ثقافة كيف تنفق؟ ولو أدى ذلك إلى توجه المستهلكين نحو الإسراف والتبذير،

بينما يبني الاقتصاد الإسلامي على ترشيد الاستهلاك، لذلك فهو يمنع الإسراف والتبذير لدورهما في توليد التضخم

كما يمنع التقتير لدوره المسيء في انكماش الطلب الكلي⁽²⁾.

السبب السادس: الفائدة الروبية:

الفائدة هي تلك النسبة من رأس المال التي تعود على المقرض⁽³⁾، فقبل عام 1970م كان سعر الفائدة

واحداً [ثابتاً] خلال مدة الاستفادة من القرض، أما بعد هذا التاريخ فقد استحدث نوع جديد من أسعار الفائدة

هو سعر الفائدة المتغيرة، وبدأ العمل به في إيطاليا ثم انتشر في مختلف دول العالم. في نظام سعر الفائدة المتغير يتغير

سعر الفائدة على القرض بعد تنفيذ عقد القرض إما كل ستة أشهر وإما كل سنة، ويرجع في ذلك إلى إما إلى سعر

الفائدة الجاري في السوق وإما إلى القيمة الجارية للأصل الذي منح من أجله القرض. وفائدة قروض الرهن

العقاري هي فوائد متغيرة، وتعتمد في تغييرها على سعر العقار؛ ولذلك فحتى الذي كان يتمنى بمقدراته على السداد

أصبح بمدورة الوقت غير قادر بسبب ارتفاع أسعار المنازل حتى صيف 2007م وبالتالي أسعار الفائدة، أما بعد

صيف 2007م فإنَّ أسعار العقارات انخفضت لكن بعد أن أصبحت مبالغ الفائدة المطلوب بها المقترضين بها كبيرة

جداً، فحتى الذين أرادوا بيع منازلهم لتسديد القرض وجدوا أنَّ قيمة المتر لا تساوي شيئاً مقارنة بما ترتب عليه

1 - انظر: د. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، (الدار الجامعية، 2009م) صـ48-50.

2 - د. سامر مظہر قنطچی، الأزمة المالية العالمية وحلول الاقتصاد الإسلامي لها، (دار السيد للنشر والتوزيع - الرياض. ط 1،

1430هـ - 2009م) صـ63، على محيي الدين القره داغي، الأزمة المالية العالمية ، (دار البشائر الإسلامية، ط 1،

1430هـ-2009م) صـ91، وصـ177.

3 - انظر: عبدالله بن محمد العمرياني، المنوعة في القرض، (دار ابن الجوزي - الدمام ، ط 1، 1424هـ) صـ 80 وما بعدها.

من ديون جراء سعر الفائدة الذي ظل يرتفع طوال الثمانينات والتسعينات وحتى منتصف 2007م⁽¹⁾. ومعروفٌ

أنَّ استعمال نظام الفائدة يؤدي إلى زيادة الأصول المالية عن الأصول الحقيقية بمبلغ الفائدة، كما تقدمَ ببسطه في السبب الرابع، والذي يتناول انفصال السوق المالية عن السوق الحقيقية.

السبب السابع: توريق وتصكيم الديون:

أدى وجود الربا إلى بيع الديون وهو ما يسمى في الاقتصاد المالي بالتوريق [أي تحويل الديون إلى أوراق مالية متداولة] ثم بيع هذه الديون إلى المستثمرين في البورصات العالمية، وقبل عملية البيع يتم تنقيط هذه الأوراق المالية من طرف مؤسسات التنقيط أو التحكيم، التي يوجد منها عدد كبير في الولايات المتحدة، وما حصل هو أن هذه المؤسسات تقاضت رشاوى من البنوك والمؤسسات المالية المالكة لهذه الأوراق حتى تصنفها من الديون الممتازة أي AAA، وهذا ما خدع الزبائن، الذين اشتروا الأوراق على أنها ممتازة وإذا بها تظهر أوراقاً تحمل مخاطر كبيرة. وهذه هي الجرعة الثانية من الربا وتؤدي إلى تضخم حجم الأصول؛ إذ كلما كان سعر الفائدة الحالي منخفضاً مقارنة بسعر الفائدة الاسمي للسند كلما كان سعر السند مرتفعاً، وهذا ما حصل في القروض عالية المخاطر حيث كان سعر الفائدة الاسمي كبيراً، وصل إلى 17.5% وسعر الفائدة السائد في السوق منخفضاً، وفي هذه الحالة فإنَّ حجم الأصول المالية يزيد عن حجم الأصول الحقيقة بمقدار مبلغ الفائدة مضافاً إليه الزيادة في سعر الورقة المالية عند بيعها⁽²⁾.

1 - د. الطيب لحيلح، الأزمة المالية رؤية إسلامية، (بحث مقدم للملتقي الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في 2009 م) صـ5 وما بعدها.

2 - د. الطيب لحيلح، الأزمة المالية رؤية إسلامية، (بحث مقدم للملتقي الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في 2009 م) صـ5 وما بعدها.

السبب الشامن: تداول الرهن:

الرهن لغةً: يطلقُ الرهن في اللغة العربية على عدة معانٍ أشهرها: الشبوت والدوام، يقال: ماء راهن أي ثابت دائم، وحالة راهنة: أي ثابتة، ويقولون: رهنت لهم الطعام والشراب: أدمته لهم⁽¹⁾.

وأما الرهن في الاصطلاح: عرف الفقهاء - رحمهم الله - الرهن بتعريفات مختلفة من ذلك: تعريف الحنابلة - رحمهم الله - للرهن بأنه: " المال الذي يجعل وثيقة بالدين ليستوفى من ثمنه إن تعذر استيفاؤه من هو عليه"⁽²⁾. واتفق الفقهاء - رحمهم الله - على أنه لا يجوز للمرهن الانتفاع بالرهن بدون إذن الراهن إذا لم يكن للرهن مؤنة⁽³⁾. وإن التصرف في الرهن بيعاً وشراءً في نظام الرهون العقارية أدى إلى مزيد من التوسيع في الدين، وقد قام الأفراد والمؤسسات بالاقتراض والشراء ديناً ثم يرهنون ما اشتروه للحصول على مزيد من السيولة، بينما يقوم مسترهن الأصل ببيعه كسندات دين، وهكذا. مما ينشأ عنه سلسلة مدینون غير متناهية وهذا ما حصل على مستوى السوق العالمي، حيث بلغ حجم سوق التوريق 500 بليون دولار عام 1994م في الولايات المتحدة،

وبلغت القروض المورقة بسندات أوربية بمبلغ مماثل⁽⁴⁾.

1 - محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، (دار صادر ، ط 3 - 1414 هـ)، مادة رهن، ج 13 / ص 188 ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس الخحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة (مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط 8، 1426 هـ - 2005 م) ، مادة رهن، ج 2 / ص 231.

2 - علي بن سليمان المرداوي الحنبلي، الإنصال في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق: محمد حامد الفقي، (إحياء التراث العربي - بيروت. ط 1، 1412 هـ - 1992 م) ج 5/ص 137.

3 - انظر: شمس الدين السريخسي، المبسوط، (دار المعرفة - بيروت. 1401هـ) ج 21 / ص 106، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الشهير بابن قدامة المقدسي، المعني، (دار الفكر - بيروت. ط 1، 1415هـ) ج 6 / ص 509، إبراهيم بن محمد بن مفلح، المبدع في شرح المقنع، (دار الكتب العلمية، ط 1، 1418 هـ - 1997 م) ج 4 / ص 240، قال في المبسوط: "... ثم لا خلاف أنَّ المرهن لا يملك الانتفاع بالرهن بدون إذن الراهن" ج 21 / ص 106، وفي المعني: "ما لا يحتاج إلى مؤنة، كالدار والمئان ونحوه، فلا يجوز للمرهن الانتفاع به بغير إذن الراهن بحال لا نعلم فيه خلافاً" ج 6 / ص 509.

4 - انظر: د. سامر مظہر قنطوجی، الأزمة المالية العالمية وحلول الاقتصاد الإسلامي لها، (دار السيد للنشر والتوزيع - الرياض. ط 1، 1430 هـ - 2009 م) ص 55 وما بعدها.

السبب التاسع: خلق النقود:

يطلق مصطلح خلق النقود، للإشارة إلى صنع النقود من شيء زهيد الشمن أو من لا شيء، ومعلوم أن النقود الحقيقية هي الذهب والفضة، ثم وجد في التاريخ ضرب النقود من غيرهما، للحاجة إلى ذلك، لكن كان ذلك على قدر حاجة الناس.

وقد ساهم خلق النقود من لا شيء والتتوسع الشديد فيه في أزمة الرهن العقاري. وذلك أن نظام الرهون العقارية كله قائمه على الإقراض، وكل من أخذ متولاً أخذه قرضاً، وإذا زاد سعر المتر رهنـه مجدداً وأخذ قرضاً جديداً، ونظام الإقراض في النظام الرأسمالي قائمه من الأساس على خلق النقود، فإن البنك من الأساس لا يملك ما يقرضه، وإنما هو بإقراضه خلق نقداً لم يكن موجوداً من الأساس، بل إنَّ النقود المطبوعة في البنك المركزي الأميركي (Mint) لا تتجاوز 5% من حجم النقود المتداولة، وأما 95% فمما تخلقه البنوك⁽¹⁾، يقول جراهام تاور محافظ بنك كندا 1934-1954م: "في كل مرة يقوم فيها أي بنك بتقديم قرض جديد يتم إنشاء رصيد بنكي جديد، ويتم إصدار أموال جديدة"⁽²⁾، وخلق النقود ساهم بشكل كبير في توسيع الفجوة بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي، وعليه كان خلق النقود مساهماً أساسياً في الأزمة الاقتصادية المعاصرة. والاقتصاديون أوضحوا ضرر خلق النقود بالصورة التي حصلت في أزمة الرهن العقاري، ومن المصائب أن تعالج الأزمة، بمزيد من خلق النقود.

وقد "أطلقت الصين تحذيراً من أن العالم قد يشهد أزمة مالية جديدة بسبب قرار مجلس الاحتياطي الأميركي بضم مئات مليارات الدولارات لدعم الارتفاع الاقتصادي الم勢. وقال عضو لجنة السياسات في بنك الشعب (المركزي) الصيني سياو بين في تعليقات نُشرت... إنه إذا لم تكن هناك قيود في إصدار العملات العالمية الرئيسية - خاصة الدولار - فسيكون وقوع أزمة مالية جديدة أمراً لا مفر منه، بينما تتنامي... وجاء التحذير الصيني في

.Film documentary – Money as Debt، Paul Grignon – 1

.Film documentary – Money as Debt، Paul Grignon – 2

سياق تحذيرات من أن طبع مiliارات الدولارات وضخها في الاقتصاد يمكن أن يتسبب في ما يصطلح عليه بفقاعة أصول تفضي إلى أزمة على شاكلة الأزمة المالية التي اندلعت خريف 2008م، وكان من أسبابها المباشرة الرهون العقارية. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة عن سياو بين وصفه قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي بالمتعسف، ودعا سياو الدول المصنفة بأنها من الدول نامية إلى أن تتخذ إجراءات لحماية اقتصاداتها من تأثير التدفقات المالية، في إشارة إلى كميات الدولار الكبيرة التي تقرر ضخها... وكان خبراء اقتصاد قد حذروا من احتمال أن تؤدي الخطوة الأخيرة إلى زيادة سريعة في معدل التضخم ، وخلق فقاعة أصول جديدة في الاقتصاد العالمي.

وفي الإطار ذاته، حذر وزير المالية البرازيلي غيدو مانتيغا من أن القرار قد يفاقم الاختلالات في الاقتصاد العالمي، ومن غير المرجح أن يحفز النمو العالمي...⁽¹⁾. فخلق النقود الذي حصل في الأزمة الحالية، يمكن وصفه بأنه أكبر خلق نقود حصل في التاريخ، وما حصل في عهد المالك من خلق النقود، لا يقارن بما حصل في العصر الحديث، رغم أن خلق النقود الذي حصل في عهد المالك كان كبيراً، وحصل للناس الضرر الكبير بسبب التضخم وما تبع ذلك من الموت، لكن يبقى أن النقود التي خلقت كانت من النحاس، ورغم رخص ثمنه يبقى أنه له ثمن، وأما ما حصل في العصر الحاضر، فإن النقود المعاصرة عبارة عن ورق، وأسوء من ذلك أنه خلق نقود الكتروني، يعني حتى الورق لا يوجد، ففي هذه الأزمة تضاعف الاقتصاد الرمزي أو النقدي إلىأربعين ضعفاً للاقتصاد العيني الحقيقي⁽²⁾، أي أن أربعين دولاراً مقابل سلعة كانت بدولار واحد، ومعنى ذلك نسبة التضخم وصل إلى 3900%. ولذلك من الطبيعي أن تت弟兄 الأموال وتفلس الشركات.

1 - الصين تخدر من أزمة مالية جديدة بسبب أمريكا، (مقدمة إسلام، الجمعة 05 نوفمبر 2010) استرجعت في 1431/12/20

<http://www.islammemo.cc/akhbar/American/2010/11/05/110416.html>

2 - محمد النوري، الأزمة المالية أسقطت نظرية الوهية السوق، الأزمة المالية العالمية تحاليل ومعاجلات رؤية إسلامية، تقرير متخصص يصدره مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (إصدارات مجلة الراصد المالي الإسلامي)، ص 216.

المبحث الثالث : تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية

بعد أن تقدمَ في المبحث الثاني الأسباب التي أدت لنشوء وحصول الأزمة العالمية ففي هذا المبحث سيعiken البحث في بيان الأثر لأزمة الرهن العقاري الأمريكية، على البنوك والمؤسسات المالية بنوعيها التقليدي، والإسلامي، وقدمتُ الحديث عن البنوك التقليدية ليتضمن تأثيرها البارز بالأزمة العالمية ، ومن خلال ذلك يتبيّن للقارئ هل وافقتها في ذلك الأثر البنوك والمؤسسات الإسلامية ، وتوضيح ذلك في الآتي:

المطلب الأول : أثر الأزمة على البنوك التقليدية:

بلغت عدد البنوك الأمريكية المنهارة والتي أعلنت إفلاسها في عام 2010م إلى تاريخ 18/9/2010م 125 بنكًا. وكان المتوقع أن تصلك البنوك المنهارة في أمريكا في عام 2010م إلى 140 بنكًا، كما كان الأمر في عام 2009م، أي بمعدل ما يزيد عن إفلاس خمسة بنوك كل أسبوعين. وطبقاً للمؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع، فقد وصل العدد الإجمالي للبنوك المنهارة بسبب الأزمة المالية منذ 2007م إلى 293⁽¹⁾. لكن في شهر نوفمبر زادت البنوك المنهارة عن العدد المتوقع، ففي يوم السبت 6 نوفمبر 2010م وصلت عدد البنوك المنهارة إلى 143 بنكًا، وبقي على نهاية السنة ما يربو على شهر ونصف⁽²⁾. وبلغ حجم الدعم المباشر وغير المباشر الذي قدمته الحكومة البريطانية للبنوك 850 مليار جنيه إسترليني (1.407 تريليون دولار) ولن يعرف الرقم النهائي قبل عدة سنوات.

وقالت صحيفة إندياندندنت إن هذا المبلغ الضخم يشمل 76 مليار جنيه ثمن حصة للحكومة في روイヤل بنك أوف سكوتلاند آر بي سي ومجموعة لويدز المصرفية إضافة إلى التأمين لصالح بنك إنجلترا المركزي ضد خسائر

1 - أخبار ستة بنوك أميركية، (الجزيرة نت، السبت 10/10/2010 هـ - الموافق 1431/9/2010 م) استرجعت في <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/63F2A040-6579-40C8-A739-1431/12/14> 3CADEA6CE152.htm

2 - انظر: أخبار 143 بنكًا بأميركا خلال العام الجاري (مذكرة الإسلام، السبت 06 نوفمبر 2010م) استرجعت في <http://www.islammemo.cc/culture-and-economy/2010/11/06/110475.html> 1431/15/14

تكبدتها جراء تقديم مبلغ 200 مليون جنيه إسترليني من السيولة، وضمان 250 مليار جنيه وهو حجم اقتراض البنوك لتعزيز السيولة. وقال مكتب الحاسبة إن تكلفة دعم المصارف التي لم يسبق لها مثيل مبررة خشية انهيار واحد أو أكثر من البنوك ومن أجل المحافظة على أموال الشعب وعلى الثقة في النظام المالي.⁽¹⁾ وتعهدت المستشارية الألمانية انجيلا ميركل بالعمل على إنقاذ البنوك الألمانية المتضررة بسبب الأزمة المالية العالمية، والتزمت بالحد من انتشار المشكلة.⁽²⁾ وقالت هيئة الخدمات المالية اليابانية إن كبرى البنوك في البلاد بقصد تخفيض العمالة لديها بنحو عشرة آلاف وخمسمائة وظيفة في إطار خطة حكومية لتقوية القطاع المالي. وأضافت الهيئة، التي تراقب الوضع المالي للبلاد، إن بنك ميزهو، أكبر بنوك العالم من حيث الأصول، سيلغي نحو 4 آلاف وظيفة أي ما يوازي 14% من قوة العمالة لديه، خلال العامين القادمين.⁽³⁾.

المطلب الثاني: أثر الأزمة على المصارف الإسلامية:

كانت الانطلاقة الحقيقة للبنوك الإسلامية بمفهومها الحديث سنة 1975م وذلك بإنشاء كل من بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو بنك خاص يتعامل مع الأفراد، والبنك الإسلامي للتنمية بجدة في المملكة العربية السعودية⁽⁴⁾. وبعد حوالي عقدين من الزمن أصبح عدد البنوك الإسلامية 166 بنكاً في سنة

1 - كلفة ضخمة لإنقاذ البنوك البريطانية، (الجزيرة نت، السبت 18/12/2009 هـ - الموافق 5/12/2009 م) استرجعت في 1431/12/22

<http://aljazeera.net/NR/exeres/BA8D678D-E8C3-4139-B1F0-A830A76DC1F4.htm>

2 - ميركل تعهد بإنقاذ بنوك ألمانيا والحد من انتشار الأزمة، (بي بي سي العربية، الأحد 05 أكتوبر 2008) استرجعت في 1431/12/22

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_7653000/7653318.stm

3 - البنوك اليابانية تخفض العمالة، (بي بي سي العربية) استرجعت في 1431/12/22

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_3124000/3124138.stm

4 - د. سليمان ناصر، جوانب القوة والضعف للبنوك الإسلامية وأثر ذلك على مواجهة الأزمات. (الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية. مايو 2009م) ص 10.

^١ ومع نهاية سنة 2001م بلغ العدد 200 بنكاً ومؤسسة مالية منتشرة عبر أكثر من 40 دولة وموزعة في 1996م.

عبر قارات العالم الخمس، بإجمالي رؤوس أموال يصل إلى 148 مليار دولار، كما بلغ حجم الأموال التي تتعامل

بها 300 مليار دولار، وتحقق هذه البنوك نمواً يتراوح بين 15 و 20% سنوياً⁽²⁾، وعدها الحالي يزيد على 300

بنكًا، ويقدر حجم القطاع بحوالي تريليون دولار. وقد أشار تقرير مؤسسة "ماكيت كوارترلي" الاستشارية

الأمريكية إلى أن نمو البنوك الإسلامية هو الأسرع صناعةً بين البنوك كلها، إلا أن إجمالي أصول البنوك الإسلامية

ما يزال يشكل أقل من 1% من إجمالي أصول صناعة البناء في العالم⁽³⁾.

وأما عن تأثير المصادر الإسلامية بأزمة الرهن العقاري العالمية، ففي الولايات المتحدة نفسها 36 بنكاً

إسلامياً لم يتأثروا إلى حدٍ كبير جداً (مثل البنوك الأخرى) بهذه الأزمة، كما يوجد في أوروبا أكثر من 20 بنكاً

ومنفذًا للتعامل الإسلامي، وهناك بنك في التّمسا أنشأ 12 فرعاً للمُعاملات الإسلامية⁽⁴⁾.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل فعلاً : أن المصارف الإسلامية لم تتأثر أم أن تأثيرها كان محدوداً

بالقياس إلى تأثير المصارف التقليدية و هل تأثيرها - إن وجود - مباشراً أو غير مباشر و هل تأثيرها كان بحكم

الوضع العام للأثار الأزمنة أم بحكم استثمارها المباشرة بالقطاع العقاري؟.

إن الواقع المشاهد أن المصادر الإسلامية قد تأثرت بالأزمة من خلال عدة أوجه بطريقة مباشرة وغير

مباشرة و توضيح ذلك كالتالي :

أ- المصارف الإسلامية التي تأثرت بطريقة مباشرة هي تلك المصارف التي كان لها استثمارات في البورصة

العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولي و هذا القسم من المصارف الإسلامية لا

Directory of Islamic Banks and Financial Institutions : International Association of - 1
.Islamic Banks, Jeddah/ K.S.A., 1997, p : 1

² - انظر: مجلة المستثمرون، (العدد 11، يناير 2002م) ص.3.

3 - نقل عن الاقتصادية الالكترونية (www.aleqt.com) 2009/03/07

4 - د. عبد المنعم محمد الطيب، واقع المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، (أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية)، ط

. 6-5 مارس 2009م) ص 1

شك أنه قد تأثر بالأزمة خاصة تلك المصارف التي كانت مشتركة أو مستثمرة في محافظ أو صناديق استثمار مرتبطة بالقطاع العقاري إلا أن تلك الاستثمارات كانت محدودة ، ولم تؤثر على مراكزها المالية ، كما لم تؤثر على ربحيتها كثيراً.

بـ- القسم الآخر من المصارف الإسلامية هي تلك المصارف التي تأثرت بالأزمة بطريقة غير مباشرة نتيجة لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات متفاوتة، إلا إن القطاع المالي و المصرفي كان أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة و من ثم فقد شملها الأثر مثلها مثل أي مؤسسة اقتصادية تأثرت بالوضع العام من الأزمة إلا أن الأمر الذي يمكن التأكيد عليه هو أن تأثرها كان محدوداً كما إن أي منها لم يتعرض لإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخلاً من المصارف المركزية بسبب الأزمة كما إن بعضها من التأثر كان إيجابياً مثل زيادة ودائع المصارف الإسلامية⁽¹⁾. فتلخص مما سبق بيانه، في مدى تأثر المصارف الإسلامية، بأزمة الرهن العقاري،

أن المصارف الإسلامية التي تقوم باستثمار جزءاً من أموالها في مشروعات تجارية خارج البلاد الإسلامية مثل سويسرا وألمانيا وأمريكا، ويبирر القائمون على شئون المصارف الإسلامية أنها قد تلجم إلى هذا النوع من الاستثمارات في حالة ارتفاع مستوى السيولة، وكذلك لتنويع مجالات الاستثمار لتقليل المخاطر، ويكون ذلك غالباً في مجال التجارة في المعادن والسلع وفي سوق الأوراق المالية طبقاً لأحكام البيوع الإسلامية.

وهذه المبررات ليست قوية إذا ما قورنت بمساوئ وسلبيات استثمار أموال المسلمين في بلاد غير إسلامية، ففي ذلك تدعيمًا لاقتصادياتها، ويجب أن يكون خير المسلمين للمسلمين.⁽²⁾ وفي الجملة، فإن الغالب على المصارف الإسلامية أنها لم تتأثر بهذه الأزمة، وما يؤكد الأمر الذي ذكرته وأشارت إليه هنا، ما جاء عن بعض علماء الغرب الاقتصاديين حيث يقول دنكان ماكتري لرويتز: "كان أداؤها (البنوك الإسلامية) أفضل كثيراً

1 - د. حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية. ص 19 .

2 - مختارى مولودة بكوش كريمة، مختارى عبد القادر. تقييم تجربة المصارف الإسلامية المتلقى الدولى الثانى، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية. مايو 2009م) ص 13 .

لأسباب منها أن الشريعة الإسلامية التي تعمل في إطارها تحظر الاشتراك في بعض الأمور التي سببت مشاكل للبنوك التقليدية. لم يتمكنوا من شراء أوراق مالية عالية المخاطر التي سببت مشكلة كبيرة للبنوك التقليدية، كما أنها لا تعتمد على أسواق الجملة التي تقلص فيها التمويل بدرجة كبيرة⁽¹⁾.

وقد أكد البروفسور في الاقتصاد الدولي "هانس فيسر" في تقرير اقتصادي لراديو هولندا: أن المعاملات المصرافية للبنوك الإسلامية تتطابق مع الأرقام الواقعية وبالتالي الأموال تصرف على شراء وبيع البضائع والخدمات، والمتحركة بالأموال المطلوبة. مستحقات لا تدخل ضمن المعاملات المصرافية الواقعية أمر غير مسموح به... وأضاف: أنه قد يبدو أسلوب المصارف الإسلامية لأول وهلة وكأنه غريب أو دخيل غير أنه في الواقع قريب جدًا من التعامل المصرفي الأخلاقي⁽²⁾. وقالت وزيرة المالية الفرنسية كريستيان لاغارد (سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرافية الإسلامية تعمل بجانب المصرافية التقليدية في فرنسا) ، وقال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرافية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر رمضان الماضي 2009م ، (إن المصرافية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرافية العالمية)⁽³⁾ . وكذلك فإن مجلس الشيوخ الفرنسي عقد ندوتين حول التمويل الإسلامي، خلصتا إلى توصية تبنتها لجنة الموارنة والمالية في المجلس بضرورة "الأخذ بنظام التمويل الإسلامي لرفع درجة الأمان في التمويل الذي تقوم به البنوك" في فرنسا، معقل العِلمانية!⁽⁴⁾.

المطلب الثالث : استفادة المصارف الإسلامية من أزمة الرهن العقاري العالمية .

في هذا المطلب أحارُ - ملخصاً - ذكر أهم الدروس المستفادة من هذه الأزمة بناءً على ما تقدم ، فأقولُ

-مستعيناً بالله - :

1 - سمير الشاعر، من آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف والمصارف الإسلامية. (المتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرافية. مايو 2009م) ص12.

2 - المرجع السابق.

3 - د. حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية. ص20.

4 - د. عبد المنعم محمد الطيب، واقع المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، (أكاديمية السودان للعلوم المصرافية والمالية، مارس 2009م) ص5-6.

الدرس الأول : البعد عن صورية العقود : جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته السابعة عشرة حيث قرر ما يلي: "يوصي مجلس الجمع جميع المصارف بتجنب المعاملات المحرمة، امثلاً لأمر الله تعالى، كما أنَّ المجلس إذ يقدر جهود المصارف الإسلامية في إنقاذ الأمة الإسلامية من بلوى الربا. فإنه يوصي بأن تُستخدم لذلك المعاملات الحقيقة المشروعة دون اللجوء إلى معاملات صورية تؤول إلى كونها قوياً محسناً

بزيادة ترجع إلى الممول"¹. يقول الدكتور عياشي فداد -وفقه الله-: "ينبغي الاستفادة من دروس الأزمة والتأكد في هذه الحال على ضرورة تقييد الصناعة المالية الإسلامية بالقاعدة الذهبية للتداول وهي: أن تكون المنتجات المالية الإسلامية قائمة على التداول السليعي الحقيقي بدلاً عن تلك المنتجات القائمة على صور المدانية [التمويل النقدي] مثل: التورق، ومقلوب التورق، وبطاقات الائتمان القائمة على قلب الدين، وكذلك التوسيع في التمويل على أساس المشاركة والتقليل ما أمكن من التمويل العائد الثابت كالمراححة والإحارة المنتهية بالتمليل"².

الدرس الثاني : التأكيد على ضرورة الرجوع للصيغ الشرعية في المعاملات المالية المنصوص عليها، ولا يعني هذا عدم إعمال ما يسمى بـ Islamic Financial Engineering – الهندسة المالية الإسلامية – وهي التي يقصد منها: التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، والشريعة الإسلامية نظامٌ متكامل للحياة الإنسانية وهي بطبيعة الحال تقييد السلوك البشري في جوانب متعددة، إلا أنَّ هذه القيود ليست عائقاً عن الابتكار، ولذلك تشير الدراسات أنَّ أحد أهم الحوافر وراء الابتكارات المالية القيود التنظيمية للأنشطة المالية، لا سيما إذا علمنا أنَّ هذه القيود من لدن حكيم حبير.

1 - قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي المبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي ص 112، وانظر: د. أحمد بن عبد العزيز الحداد، معايير التمييز بين العقود الصورية والعقود الحقيقة (بحث مقدم للمؤتمر التاسع لمدينة المحاسبة بالبحرين).

2 - الأزمة المالية العالمية تحاليل ومعاجلات رؤية إسلامية، تقرير متخصص يصدره مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (إصدارات مجلة الراصد المالي الإسلامي) ص 216.

الدرس الثالث: التحذير من التوسيع في الديون والتسويق لها : فالاقتصاد الإسلامي شدد في أمر الدين، بينما يقوم الاقتصاد الرأسمالي على تسويق الديون والتجارة بها وتداوها في الأسواق المالية، حتى حلّ بهم ما حلّ من النكبات المالية التي أثرت على اقتصادات الكثير من الدول. يقول الدكتور سامي السويلم "إذا كان الإمام أحمد - رحمه الله - كره أن تكون تجارة الرجل كلها نسيئة، فماذا سيكون حكم قطاعات بأكملها لا تقوم إلا على الإقراض وبيع التقسيط... وإذا كانت الشريعة الإسلامية لا تفضل التمويل ولا تحث عليه، فهل هناك من أساليب التمويل ما تفضله وتشجع عليه؟...، لا يكاد يختلف الباحثون في الاقتصاد الإسلامي أن التمويل بالمشاركة هو الصيغة المفضلة في الإسلام..."¹. وهذا أوصي بالنظر في مسألة مهمة تعتمد عليها المصارف على

وجه العموم ألا وهي مسألة توليد النقود .

الدرس الرابع : ضرورة تصفية المنتجات المالية والمعاملات المصرفية الإسلامية من الربا ، وسد أبواب التحايل عليه ، وربا القروض يسبب أزمات مالية واقتصادية، وقد توعّد الله الربا بالحق يقول الرazi - رحمه الله :- "الربا وإن كان زيادة في الحال إلا أنه نقصان في الحقيقة"²، ويقول المراغي³ - رحمه الله:- "إن عاقبة الربا الخراب والدمار، فكثيراً ما رأينا ناساً ذهبت أموالهم، وخررت بيوكهم بأكلهم الربا"⁴، ويقول القاسمي⁵ - رحمه

1 - د. سامي بن إبراهيم السويلم، قضايا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي (دار كنوز إشباعاً للنشر والتوزيع - الرياض. الطبعة الأولى. سنة الطباعة: 1430 هـ - 2009 م) ص 64 وص 90.

2 - محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرازى، التفسير الكبير، (دار إحياء التراث العربى - بيروت ط 3، 1420 هـ) ج 7 / ص 94 ..

3 - أحمد بن مصطفى المراغي مفسر مصري، من العلماء. تخرج بدار العلوم سنة 1909 ثم كان مدرس الشريعة الإسلامية بها. وولي نظارة بعض المدارس. وعين أستاذاً للعربية والشريعة الإسلامية بكلية غوردون بالخرطوم. توفي سنة 1952 هـ. انظر في ترجمته: خير الدين بن محمود الزركلي ، الأعلام، (دار العلم للملايين، ط 15، 2002 م) ج 1 / ص 258.

4 - أحمد بن مصطفى المراغي، تفسير المراغي، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 1، 1365 هـ - 1946 م) ج 3 / ص 58.

5 - جمال الدين (أو محمد جمال الدين) بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق، من سلالة الحسين السبط: إمام الشام في عصره، علما بالدين، وتضلعا من فنون الأدب. مولده ووفاته في دمشق. توفي سنة 1866 هـ. انظر في ترجمته: خير الدين بن محمود الزركلي ، الأعلام، (دار العلم للملايين، ط 15، 2002 م) ج 2 / ص 135.

اللهـ: "المال الحاصل من الربا لا بركة له، لأنه حاصل من مخالفـة الحق، فـتكون عـاقبـته وخـيمة"⁽¹⁾. وقد يقول قائلـ:

إنـ الأضرار الاقتصادية التي تـنـشـأـ من التـعـامل بالـربـا يـكـذـبـها حـالـ الـبلـدانـ الغـرـيـبةـ المتـقـدـمـةـ الـيـوـمـ. فـجـوـاـبـهـ منـ وجـهـينـ:

1ـ أنـ حـالـ الـبلـدانـ المتـقـدـمـةـ منـ الدـوـلـ الغـرـيـبةـ تـشـكـوـ منـ أـزـمـاتـ مـالـيـةـ وـاـقـتـصـادـيـةـ حـادـةـ، وـلـاـ أـدـلـ عـلـىـ

ذلكـ منـ الأـزـمـةـ المـالـيـةـ الـعـالـمـيـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ. 2ـ أنـ هـذـاـ الرـخـاءـ الـيـتـيـ تـعـيـشـهـ تـلـكـ الدـوـلـ فـهـوـ لـاـسـتـرـافـهـمـ خـيـرـاتـ

الـبـلـدانـ النـامـيـةـ، بـصـورـ شـتـىـ وـمـنـ ذـلـكـ: ماـ تـقـوـمـ بـهـ هـذـهـ الدـوـلـ المـتـقـدـمـةـ مـنـ عـمـلـيـاتـ إـقـرـاضـ رـبـويـ بـفـوـائـدـ باـهـظـةـ

لـلـبـلـدانـ الـأـخـرـىـ مـاـ جـلـعـهـ يـنـعـمـونـ بـمـالـ الـوـافـرـ وـاـقـتـصـادـ الـقـوـيـ رـغـمـ مـاـ يـصـبـبـهـ مـنـ أـزـمـاتـ مـالـيـةـ⁽²⁾. وـالـاـقـتـصـادـ

الـرـأسـمـالـيـ وـإـنـ أـصـيـبـ بـعـدـةـ أـزـمـاتـ مـالـيـةـ إـلـاـ أـنـهـ بـقـيـ مـتـمـاسـكـاـ، وـسـرـ تـمـاسـكـهـ فـيـ الـآـتـيـ: 1ـ أـنـ الرـأسـمـالـيـ كـمـاـ

يـصـرـحـواـ هـمـ بـذـلـكـ عـاـشـتـ عـلـىـ خـيـرـاتـ ثـلـاثـ قـارـاتـ اـحـتـلـتـهـ وـاـسـتـعـلـتـهـ، فـنـهـيـتـ ثـرـواـهـاـ لـقـاءـ ثـنـ بـخـسـ -ـ إـنـ كـانـ

هـنـاكـ ثـنـ -ـ وـلـاـ زـالـتـ تـسـتـغـلـ هـذـهـ ثـرـوـاتـ⁽³⁾. 2ـ أـنـ الرـأسـمـالـيـ الـيـوـمـ لـيـسـ فـيـ مـقـابـلـهـ نـظـامـ قـوـيـ مـطـبـقـ يـقـفـ

أـمـامـهـاـ فـيـ طـرـحـ أـسـلـوبـهـ فـيـ الـخـلـولـ وـالـآـلـيـاتـ، وـبـرـاجـمـهـ لـلـتـنـمـيـةـ وـأـدـوـاتـهـ لـلـنـهـضـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ⁽⁴⁾. وـفـقـنـاـ اللـهـ وـكـافـةـ الـمـسـلـمـينـ

لـصـلاحـ القـوـلـ وـالـعـمـلـ وـجـنـبـنـاـ مـوـاطـنـ الـزـلـلـ. وـصـلـىـ اللـهـ وـسـلـمـ عـلـىـ نـبـيـنـاـ مـحـمـدـ وـعـلـىـ آـلـهـ وـصـحـبـهـ أـجـمـعـينـ.

كتـبـهـ . عـادـلـ بـنـ عـبـدـ اللـهـ بـارـيـانـ . بـتـارـيخـ 1432/2/5ـ هـ

1ـ محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، محسن التأويل، المحقق: محمد باسل عيون السود، (دار الكتب العلمية - بيروت ط 1، 1418 هـ) ج 3 / ص 710.

2ـ انظر: د. عبد العظيم جلال أبو زيد، فقه الربا، (مؤسسة الرسالة، ط 1، 1425 هـ - 2004 م) ص 29، وانظر: د. محمد

شوفي الفنجري، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، (دار الوطن للإعلام والنشر - الرياض. ط 1، 1408 هـ - 1987 م)

ص 35 وما بعدها، علي وهب، وانظر: خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، (دار الفكر اللبناني - بيروت.

ط 1، 1996 م) ص 277 وما بعدها، د. نعيمة شومان، التكنولوجيا الحديثة الديون والجوع وربما نهاية العالم، (الدار المتحدة

سورية - مؤسسة الرسالة - بيروت. ط 1، 1416 هـ - 1996 م) ص 79 وما بعدها.

3ـ علي محبي الدين القره داغي، المقدمة في المال والاقتصاد والملكية والعقد، (دار البشائر الإسلامية - بيروت. ط 1، 1427 هـ - 2006 م) ص 91 وما بعدها.

4ـ المرجع السابق، انظر: محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، (البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. ط 1، 1421 هـ - 2000 م) ص 37، الإصلاح الاقتصادي ص 31.